الصفقات المحلية كانت هي الأكثر نشاطاً بالنصف الأول

32 مليار دولار قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط خلال 2017

شهدت أنشطة الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسجيل 192 صفقة خلال النصف الأول من عام 2017، في انخفاض بنسبة 23% مقارنة مع 250 صفقة في النصف الأول من عام 2016، مع تراجع قيمة الصفقات المعلنة في نفس المنطقة بنسبة 17% إلى 31.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2017، مقابل 38.9 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من عام 2016. ومن إجمالي الصفقات المسجّلة في النصف الأول من عام 2017، كانت القيمة الأكبر من نصيب الصفقات الصادرة بواقع 19.6 مليار دولار أمريكي من 61 صفقة. وكانت الصفقات المحلية هي الأكثر نشاطاً في النصف الأول من العام، حيث تم تسجيل 93 صفقة بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي، بينما سجلت أنشطة الاندماج والاستحواذ الواردة حوالي 38 صفقة بقيمة 7.3 مليار دولار أمريكي.

وكشف أحدث تقرير لإرنست ويونغ EY حول أنشطة الاندماج والاستحواذ في المنطقة أن صفقة استحواذ شركة دبي لصناعات الطيران على مجموعة شركات «أواس» بقيمة 7.5 مليار دولار أمريكي هي أكبر صفقة تم الإعلان عنها خلال النصف الأول من عام 2017. وقال فِل غاندير، رئيس خدمات استشارات الصفقات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى EY: «في النصف الأول من عام 2017، هيمنت صفقات الاستحواذ خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على 61% من رأس المال، مما جعل من هذه المنطقة مصدّراً صافياً لرأس المال. ونتوقع أن يستمرّ هذا الاتجاه خلال الفترة المتبقية من العام، إذ لا يزال المستثمرون يرون أن هناك قيمة أكبر ومخاطر أقلّ في الأسواق خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

هذا وارتفع متوسط قيمة الصفقات الواردة بنسبة 36%، والصادرة بنسبة 123%، خلال النصف الأول من عام 2017 مقارنة مع النصف الأول من عام 2016. وعلى عكس ذلك، شهد متوسط قيمة الصفقات المحلية انخفاضاً كبيراً بنسبة 74% في النصف الأول من عام 2017 بالمقارنة مع النصف الأول من عام 2016.

ارتفاع قيمة صفقات الاستحواذ في الشرق الاوسط

أداء صفقات الاندماج والاستحواذ بالمنطقة خلال الربع الثاني من عام 2017 شهد الربع الثاني من عام 2017 انخفاضاً بشكل عام في حجم وقيمة الصفقات مقارنة مع الربع الثاني من عام 2016. ووصلت الصفقات المعلنة في الربع الثاني من عام 2017 إلى 80 صفقة بقيمة 12.7 مليار دولار أمريكي، ما يمثل تراجعاً مقارنة مع الصفقات المعلنة في الربع الثاني من عام 2016 والتي بلغت 135 صفقة بقيمة 20.1 مليار دولار أمريكي.

صفقات قطاع النفط والغاز هي الأعلى من حيث القيمة من بين 192 صفقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ساهمت الشركات العشر الأكبر في أكثر من 76% من إجمالي قيمة الصفقات المسجلة خلال النصف الأول من عام 2017.

وسجل قطاع النفط والغاز أفضل أداء من حيث القيمة، والتي وصلت إلى 11.5 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2017. وجاء قطاع الطيران في المرتبة الثانية بواقع 7.5 مليار دولار أمريكي، يليه قطاع الطاقة والمرافق بقيمة 3 مليار دولار أمريكي، وقطاع الكيماويات بقيمة 2.2 مليار دولار أمريكي.

المشروع كانت تنقصه الأرض والتصاريح وانتهى أواخر يناير 2016

شركة ترامب سعت وراء صفقة عقارية في روسيا خلال سباق الرئاسة

دونالد ترامب

ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن شركة يملكها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب سعت لإبرام صفقة عقارية في موسكو أثناء مسعاه للوصول إلى البيت الأبيض أواخر 2015 ومطلع 2016. ونسب التقرير ما جاء فيه إلى أشخاص مطلعين على مساعي إبرام الصفقة وسجلات اطلع عليها محامو منظمة ترمب. وقالت الصحيفة إن مستثمرين في شركة ترمب وقعوا خطاب نوايا لبناء برج ترمب في موسكو لكن المشروع الذي كانت تنقصه الأرض والتصاريح لم يكتمل وانتهى في أواخر يناير 2016 أي قبل بدء الانتخابات التمهيدية الرئاسية. وكان البيت الأبيض قد أحال أسئلة طرحتها رويترز في هذا الشأن إلى مستشاره الخاص تاي كوب ثم إلى منظمة ترمب. ولم يرد أيهما على طلب للحصول على تعقيب.

ويأتي تقرير «واشنطن بوست» وسط تحقيقات مستشار خاص مستقل ولجان بالكونجرس بشأن احتمال تواطؤ مساعدين بحملة ترمب الانتخابية مع روسيا للتأثير في انتخابات الرئاسة العام الماضي. ونفى ترمب والحكومة الروسية أي تواطؤ. وفي يوليو 2016 نفى ترمب أن تكون له علاقات عمل مع روسيا وقال على تويتر «للتاريخ أقول : ليست لدي أي استثمارات في روسيا». وأضاف في مؤتمر في اليوم التالي «لا علاقة لي بروسيا». وقالت الصحيفة الأمريكية إن المفاوضات الجدية بشأن مشروع موسكو بدأت في سبتمبر 2015 لكن لم يتضح إن كان ترمب على دراية بالأمر أو أنه لعب أي دور. وأشار التقرير إلى أن مطورا عقاريا من مواليد روسيا حث ترمب قبل التخلي عن المشروع على زيارة موسكو للترويج للصفقة وأشار إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد يقول «كلاما عظيما» عن ترمب. لكن الصحيفة قالت إن ترمب لم يذهب إلى موسكو قط.

رئيس «جنرال إلكتريك» ينسحب من السباق على رئاسة «أوبر»

قرر جيف إملت الرئيس التنفيذي لشركة جنرال إلكتريك الإنسحاب من السباق على رئاسة شركة أوبر لخدمات سيارات الأجرة. وفي تغريدة على موقع «تويتر» قال إملت إنه «قرر ألا يستمر في مسعاه للحصول على منصب رئيس شركة أوبر». وأفادت تقارير بأن ميغ ويتمان الرئيس التنفيذي لشركة هيوليت باكارد «هي المرشح الأوفر حظا» بحسب «بي بي سي».

وتبحث شركة أوبر عن رئيس تنفيذي جديد منذ يونيو الماضي وذلك عقب استقالة رئيسها السابق ترافيس كالانيك عقب ضغوط من حاملي الأسهم. وجاءت استقالة كالانيك عقب بضعة أشهر من الفوضى في الشركة وبعد مراجعة للأداء هناك وسط سلسلة من الفضائح بما فيها شكاوى من التحرش الجنسي والثقافة الذكورية ومغادر مسؤولين تنفيذيين كبار للشركة. وكانت السيدة ميغ ويتمان قد قالت في السابق إنها لا ترغب في الحصول على هذه الوظيفة وكتبت تغريدة على موقع تويتر قائلة «أنا لن أنتقل إلى أي مكان. الرئيس التنفيذي لشركة أوبر لن يكون ميغ ويتمان».

لكن صحيفة نيويورك تايمز قالت إن ويتمان «تبرز كمرشح وافر الحظ» يجري اختياره لكي يكون الرئيس الجديد لشركة أوبر. وتشغل ويتمان حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركة هيوليت باكار إنتربرايز لتكنولوجيا المعلومات والطابعات (HP Inc) التي انفصلت عن الشركة الأم التي تعمل في مجال الأدوات الصلبة وعمليات الخدمات وذلك عام 2014. وتحت رئاستها قلصت ويتمان من حجم الشركة إلى حد كبير. معتبرة أن المشروع الأصغر حجما لديه فرص أفضل في منافسة المشروعات الناشئة. ومن المتوقع أن يصوت مجلس إدارة شركة أوبر خلال الساعات القادمة لاختيار الرئيس الجديد للشركة.

مقر شركة جنرال إلكتريك

بريطانيا تحذر المفوضية الأوروبية من «المماطلة» في مفاوضات الانفصال

دعا مصدر في الحكومة البريطانية الاتحاد الأوروبي إلى عدم «المماطلة» في مفاوضات بريكست، وذلك قبيل انطلاق جولة جديدة من المباحثات بين الطرفين في بروكسل حول انفصال المملكة المتحدة عن التكتل. وبحسب «الفرنسية»، فقد ذكر المصدر أنه «يجب على الطرفين أن يتمتعا بالليونة وبالإرادة في التوصل إلى تسويات عندما يتعلق الأمر بحل خلافات بشأن بعض المواضيع. وكما سبق وقال الاتحاد الأوروبي، الوقت يمر وبالتالي يجب على كل من الطرفين عدم المماطلة».

بدورها دعت وزارة بريكست في الحكومة البريطانية، المفوضية الأوروبية الى إبداء «مزيد من الليونة» بينما يدفع المفاوضون البريطانيون باتجاه محادثات حول مستقبل العلاقات التجارية بالتزامن مع الانفصال.

إلا أن الاتحاد الأوروبي أكد ضرورة تحقيق «تقدم كاف» حول ثلاث قضايا هي وضع مواطني الاتحاد الأوروبي في بريطانيا وكلفة بريكست والحدود المقبلة بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، قبل البحث في مستقبل العلاقات التجارية بين لندن والاتحاد.

لكن مسؤولين في الاتحاد الأوروبي انتقدوا بشدة المقترحات البريطانية في المفاوضات، وأكد المصدر في الحكومة البريطانية أن مفاوضات الأسبوع الجاري سيغلب عليها الطابع التقني وستشكل «منطلقا للمحادثات أعمق في (سبتمبر) المقبل.

من جهة أخرى، أعلن كير ستارمر مسؤول عملية بريكست في حزب العمال البريطاني أن الحزب المعارض يريد إبقاء البلاد في السوق الموحدة الأوروبية لفترة انتقالية بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي في حال فوزه بالسلطة.

وكتب ستارمر في مقالة نشرتها «ذي أوبزرفر» إن ذلك يعني أننا سنسعى للبقاء في الاتحاد الجمركي الأوروبي وداخل السوق الموحدة خلال هذه الفترة، وسنحترم قواعد» هذين الكيانين، ما يعني استمرار العمل بحرية تنقل الأفراد والبضائع خلال هذه الفترة الانتقالية.

وأوضح ستارمر أن القيود على دخول المهاجرين «يجب تناولها في الاتفاق النهائي»، مقرا بأن هذا الموضوع كان محوريا في استفتاء 23 (يونيو) 2016، وألمح إلى أن حزبه سيسعى للتفاوض بشأن ترتيبات للبقاء داخل الاتحاد الجمركي حتى بعد انقضاء هذه الفترة الانتقالية.

وكتب ستارمر: «سنعطي الأولوية على الدوام للوظائف والاقتصاد. هذا يعني أن البقاء في شكل من الاتحاد الجمركي داخل الاتحاد الأوروبي هو نتيجة ممكنة برأي حزب العمال، لكن يجب أن يكون هذا الموضوع محط مفاوضات».

بريطانيا تحذر من المماطلة في مفاوضات الانفصال

ارتفاع ثقة المستهلكين في فنلندا خلال الشهر الحالي

ارتفاع ثقة المستهلكين في فنلندا

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الفنلندي الصادرة امس الاثنين تحسن ثقة المستهلكين في فنلندا خلال آب/أغسطس الحالي بعد تراجعها في الشهر الماضي.

ارتفع مؤشر ثقة المستهلكين خلال الشهر الحالي إلى 5ر23 نقطة مقابل 8ر22 نقطة في تموز/يوليو الماضي، في حين كان المؤشر قد سجل 9ر23 نقطة في حزيران/يونيو الماضي.

يعتمد المؤشر على مسح شمل 1213 أسرة في الفترة من أول حتى 18 آب/أغسطس الحالي.

وفي مسح آب/أغسطس الحالي قال 49% من المستهلكين إنهم يعتقدون أن الموقف الاقتصادي لفنلندا سيتحسن خلال ال 12 شهرا المقبلة، في حين قال 10% منهم إنهم يعتقدون أن الموقف سيتدهور.

في الوقت نفسه يتوقع المستهلكون تراجع موقفهم المالي خلال العام المقبل، حيث انخفض المؤشر من 5ر10 نقطة في تموز/يوليو الماضي إلى 4ر8 نقطة خلال الشهر الحالي.

وأشار تقرير مكتب الإحصاء إلى أن 50% من المستهلكين يعتقدون أن البطالة ستتراجع خلال العام، في حين قال 16% منهم إنها سترتفع.

كما يتوقع المستهلكون ارتفاع أسعار التجزئة في فنلندا خلال عام بنسبة 6ر1%.

وضع اللمسات الأخيرة لأول ميزانية فرنسية في عهد ماكرون

يجتمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بحكومته لوضع اللمسات الأخيرة على عملية توزيع الميزانية بين مختلف الوزارات وتهيئة فريقه قبل بدء تطبيق أول الإصلاحات الكبرى لولايته. وبعد العطلة الصيفية يخصص الاجتماع بحسب الإليزيه «لوضع الإصلاحات موضع التطبيق من الناحية العملية حول ثلاثة محاور كبرى: الإصلاحات الهيكلية التي تمت مباشرتها «قانون العمل ونظام التقاعد ومساعدات البطالة»، والخيارات بالنسبة إلى الميزانية من أجل ترميم قدرة فرنسا الاستثمارية واستعراض خريطة العمل لكل من الوزارات خلال الولاية الرئاسية».

وبعدما جرى الاجتماع الأول من هذا النوع في (يونيو) في نانسي تحت إشراف رئيس الوزراء إدوار فيليب، يعقد الاجتماع هذه المرة برئاسة ماكرون نفسه الذي دعا الوزراء ووزراء الدولة إلى قصر الإليزيه.

وبحسب «الفرنسية»، فإن الهدف الرئيس بالنسبة إلى ماكرون الذي تتراجع شعبيته حسب استطلاعات الرأي، هو ضمان تماسك الفريق الحكومي في وقت يتحتم على فريقه اتخاذ تدابير مهمة لتحقيق مدخرات من أجل تمويل إصلاحاته، مع الالتزام بهدفه خفض العجز في ميزانية فرنسا إلى ما دون عتبة 3 في المائة. وفي أول استحقاق تواجهه، تعرض الحكومة الخميس أول مجلس وزراء مع استئناف العمل بعد العطلة الصيفية القرارات الحكومية حول تعديل قانون العمل التي تثير منذ الآن تنديدا واسعا.

وسيواجه الرئيس أول تظاهرة ضخمة في 12 (سبتمبر) احتجاجا على هذا الإصلاح، فيما أعلن حزب «فرنسا المتمردة» بزعامة جان لوك ميلانشون يوم تعبئة في 23 (سبتمبر) ليكون بمنزلة «اختبار وطني» ضد «الانقلاب الاجتماعي» الذي تتهم ماكرون بتنفيذه.

وشهدت الأشهر الماضية عدة إعلانات مثل خفض ميزانية الدفاع واقتطاع خمسة يوروات في الشهر من المساعدات السكنية وأخيرا إرجاء قسم من التخفيضات التي وعد بها ماكرون في المساهمات للضمان الاجتماعي إلى خريف 2018، كان لها وقع سلبي لدى الرأي العام وأعطت كذلك انطباعا بالارتباك داخل الفريق التنفيذي. وأقر رئيس الوزراء إدوار فيليب بنفسه أن خفض المساعدات السكنية ليس تدبيرا «في غاية الذكاء»، مرتكبا هو أيضا بعض الهفوات بالنسبة إلى وتيرة خفض المساهمات للضمان الاجتماعي.

وفي مؤشر إلى بعض القلق، اغتنم الرئيس جولة أوروبية ليدافع مطولا عن إدائه، مخالفا بذلك التزامه بعدم تناول مسائل السياسة الداخلية أثناء وجوده خارج فرنسا.

وأعلن في هذا السياق وبحسب صيغة تفسح المجال للتأويل، عن عزمه الاستمرار في «تغيير فرنسا في العمق» مشيرا إلى أن «الفرنسيين يكرهون الإصلاحات».

فنزويلا على شفير الإفلاس بعد العقوبات الأميركية

من المتوقع أن تفاقم العقوبات الأمريكية الجديدة الأزمة في فنزويلا، ما يهدد البلاد الواقعة في أمريكا اللاتينية بالإفلاس، على وقع عقوبات مالية تهدف خصوصا إلى الحد من إمكانية حصول نظام الرئيس نيكولاس مادورو على رؤوس أموال أجنبية يحتاج إليها بشدة.

وبحسب «الفرنسية»، فقد وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب المصمم على التحرك في مواجهة «انهيار» فنزويلا، مرسوما ينص على حظر شراء أي سندات خزينة جديدة تصدرها حكومة هذا البلد أو شركة النفط الوطنية.

وتخشى فنزويلا الغنية بالثروات النفطية والفقيرة بالسيولة أن تتخلف عن تسديد مستحقاتها، ويواجه الرئيس نيكولاس مادورو منذ أربعة أشهر تظاهرات للمعارضة التي تطالب باستقالته.

وقال البيت الأبيض «إن هذه الإجراءات أعدت بدقة لحرمان الحكم الديكتاتوري لمادورو من مصدر مهم للتمويل»، وأضافت السلطة التنفيذية الأمريكية أن «الولايات المتحدة تكرر دعوتها الى فنزويلا لإحلال الديمقراطية وتنظيم انتخابات حرة وعادلة والإفراج عن كل السجناء السياسيين فورا وبلا شروط وإنهاء قمع الشعب الفنزويلي». وأشار البيت الأبيض في بيان إلى أن هذه الإجراءات دُرست بعناية لحرمان نظام مادورو الدكتاتوري من مصدر تمويل مهم للحفاظ على حكمه غير الشرعي وحماية النظام المالي للولايات المتحدة من التواطؤ في الفساد في فنزويلا وإفقار الشعب الفنزويلي. «ولن نقف مكتوفي الأيدي ونحن نرى فنزويلا تنهار».

ويحظر الأمر التنفيذي التعاملات في الديون الجديدة والأسهم التي تصدرها الحكومة الفنزويلية وشركة «بتروليوس دي فنزويلا» النفطية الحكومية إضافة إلى بعض السندات الموجودة المملوكة للقطاع العام، كما يحظر الأمر أيضا دفع أرباح للحكومة الفنزويلية. وعلى الرغم من أن الأمر التنفيذي يحمي حائزي كثيرا من سندات الحكومة الفنزويلية وشركة «بتروليوس دي فنزويلا» فإنه سيجعل من الصعب إعادة تمويل أعباء الديون الضخمة على شركة النفط الحكومية وقد يدفع البلاد بشكل أكبر نحو الحصول على تمويل من روسيا والصين. وأوضح ستيفن منوتشين وزير الخزانة الأمريكي أن الوضع القائم حاليا غير مقبول، مشيرا إلى أن الإجراءات تتضمن استثناءات خصوصا للمساعدة الإنسانية، من أجل تجنب أن يتضرر الفنزويليون مباشرة بالعقوبات.

ورأى هينكل جارسيا مدير معهد إيكونوميتريكا أن تأثير هذا الإجراء في الأمد القصير محدود جدا لأنه لا يشمل سوى تمويل الدين، لكنه تحذير جديد موجه إلى فنزويلا.

مصر تخفض الدولار الجمركي إلى 16 جنيها مع حركة سعر الصرف

مصر تخفض قيمة الدولار الجمركي

5قال وزير المالية المصري عمرو الجارحي امس الاثنين إنه تقرر تخفيض سعر الدولار الجمركي إلى 16 جنيها من 16.25 جنيه لمدة شهر من أول سبتمبر أيلول.

يستخدم الدولار الجمركي في حساب قيمة الرسوم التي يدفعها المستورد بالعملة المحلية نظير الإفراج الجمركي عن البضائع المستوردة.

وذكر الجارحي في اتصال هاتفي مع رويترز أن قرار تخفيض سعر الدولار الجمركي جاء «اتساقا مع تحرك سعر العملة نزولا خلال الفترة الماضية.

«الدولار الجمركي يكون عند نحو 90 بالمئة من سعر العملة في السوق».

وهذا ثاني تخفيض للدولار الجمركي بعد تثبيته لمدة أربعة أشهر. يجري تداول الدولار في البنوك المصرية عند نحو 17.75 جنيه في المتوسط مقابل 17.95 جنيه قبل شهر.